

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/11/19/Add.1/Rev.1
10 June 2009

ARABIC
Original: RUSSIAN

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

الاتحاد الروسي

إضافة

ملاحظات بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، وبشأن الالتزامات المتخذة
والإجابات المقدمة من الدولة المستعرضة

* لم تتحقق دوائر التحرير من المعلومات والمراجع الواردة في هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية.

موقف سلطات الاتحاد الروسي من التوصيات التي قدمتها الوفود أثناء الاستعراض الدوري الشامل لحالة حماية حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي الذي جرى في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

نظرت سلطات الاتحاد الروسي في التوصيات التي قدمتها الوفود أثناء الاستعراض الدوري الشامل للاتحاد الروسي، وهي تعلن ما يلي:

رقم التوصية	موقف سلطات الاتحاد الروسي
١	يخضع انضمام الاتحاد الروسي إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام لتطور الرأي العام نحو موقف يؤيد في أغلبيته إلغاء عقوبة الإعدام قانوناً. وفيما يتعلق بإلغاء هذه العقوبة قانوناً، توقفت روسيا منذ آب/أغسطس ١٩٩٦ عن تنفيذ أحكام عقوبة الإعدام، وفي عام ١٩٩٩ خُففت جميع أحكام الإعدام الصادرة قبل ذلك التاريخ إلى أحكام بالسجن المؤبد أو بالسجن مدة ٢٥ عاماً. ولذلك لا تقبل سلطات الاتحاد الروسي هاتين التوصيتين.
٢	الاتحاد الروسي طرف في أغلب الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان ويعتزم توسيع نطاق التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان بصفة تدريجية، نظراً للآثار المالية المترتبة على ذلك وضرورة تعديل التشريع والممارسة. وسيُنظر في مسألة التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في هذا السياق، ولكن سلطات الاتحاد الروسي لا تقبل هذه التوصية في الوقت الحاضر.
٣	يقبل الاتحاد الروسي التوصية التي تدعوه إلى مواصلة جهوده لتحسين حالة المحتجزين رهن المحاكمة وإلى اتخاذ تدابير في هذا الشأن. ويشار إلى أن روسيا طرف في الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وهي تتعاون وفقاً لأحكام هذا الصك تعاوناً نشطاً مع اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة. ولكن الآلية المنشأة بموجب هذه الاتفاقية لها ولاية تطابق في جوانب كثيرة منها ولاية آلية البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب. وعليه لا تقبل سلطات الاتحاد الروسي جزء التوصية المتعلقة بالانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.
٤	تنظر السلطات الروسية المختصة حالياً في مسألة التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا السياق، ننطلق من المبدأ القاضي بأن اتخاذ قرار بشأن الانضمام إلى صك دولي وبشأن المهلة اللازمة لهذا الانضمام إنما هو من اختصاص الدول ويجب أن يراعي المصالح الوطنية. وللبت في مسألة التصديق على نظام روما الأساسي ستأخذ روسيا في اعتبارها عدداً من العوامل من بينها النتائج الأولى لنشاط المحكمة الجنائية الدولية وما تخلص إليه أعمالها المتعلقة بتعريف جريمة العدوان. وعلى هذا الأساس، لا يسع سلطات الاتحاد الروسي أن تقبل هذه التوصية ما لم تخرج جميع فروع السلطة بموقف متسق من نظام روما الأساسي.
٥	

رقم التوصية	موقف سلطات الاتحاد الروسي
٦	سُيُنظر في مسألة التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بعد إجراء دراسة أكثر تعمقاً لمدى توافق بعض أحكام هذا الصك مع النظام القانوني للاتحاد الروسي. وفي هذه المرحلة، لا يسع سلطات الاتحاد الروسي أن تقبل هذه التوصية.
٧	تقبل روسيا التوصية التي تدعوها إلى التصديق على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة وقد بدأت فعلاً العمل في هذا الاتجاه. وستنظر سلطات الاتحاد الروسي أيضاً في مسألة التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. إلا أن سلطات الاتحاد الروسي لا تقبل التوصية المتعلقة بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، لأن التشريعات الروسية المتعلقة بالشعوب الأصلية القليلة العدد أصلاً هي أكثر تقدماً من الاتفاقية في جوانب عديدة وتعكس بصورة أكثر موضوعية خصائص حالة الشعوب الأصلية.
٨	ينظر مجلس الدوما التابع للبرلمان الاتحادي للاتحاد الروسي حالياً في مشروع قانون بشأن التصديق على البروتوكول الإضافي الرابع عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومسألة التصديق على هذا الصك هي من اختصاص السلطة التشريعية حصراً. وعليه لا يسع سلطات الاتحاد الروسي أن تقبل هذه التوصية تجنباً لممارسة ضغوط غير مباشرة على المشرع. وتخضع مسألة التصديق على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات حالياً لدراسة متعمقة في إطار الفريق العامل المختص المشترك بين الوزارات. إلا أن الجميع متفق على التسليم بأن حالة الاتحاد الروسي فيما يخص عدد اللغات واللهجات وتنوعها حالة فريدة ولا يمكن مقارنتها بحالة أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً النظر في إمكانية تنفيذ برنامج مشترك مع الاتحاد الأوروبي تُدرس في إطاره المسائل المتصلة بالتصديق المحتمل على الميثاق. ولكن قبل أن يقدم الخبراء الدوليون والوطنيون المختصون استنتاجاتهم في هذا الصدد، لا يسع سلطات الاتحاد الروسي أن تقبل هذه التوصية.
٩	سبقت الإشارة أعلاه إلى أن الاتحاد الروسي طرف في أغلب الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وأنه يعتزم توسيع نطاق التزاماته الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان بصفة تدريجية، نظراً للآثار المالية المترتبة على ذلك وضرورة تعديل التشريع والممارسة. ومع ذلك فإن التوصية المقدمة أكثر غموضاً من أن تستطيع سلطات الاتحاد الروسي قبولها.
١٠	سيضع الاتحاد الروسي في اعتباره هذه التوصية دون الإخلال بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالمعاهدات الدولية، وبدأت فعلاً في وضعها موضع التنفيذ. ولم تقرن روسيا تصديقها على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان بأي تحفظ، وهي سحبت تحفظاتها على الصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي كان قد أبدتها الاتحاد السوفياتي في حينه.

رقم التوصية	موقف سلطات الاتحاد الروسي
١١	يعمل الاتحاد الروسي منذ أمد طويل على تطوير مؤسسة لحقوق الإنسان. ومن المقرر أيضاً الاضطلاع مستقبلاً بأنشطة منتظمة ترمي إلى الارتقاء بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وتقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية.
١٢	تستقبل روسيا بانتظام مقررين خاصين وسوف تستقبل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مع مراعاة قدراتها ومدى أهمية المسائل المدروسة ووجاهتها بالنسبة إليها، فضلاً عن ضرورة إعداد هذه الزيارات إعداداً سليماً.
١٣	وفي السنوات الأخيرة، قام المقررون الخاصون المذكورة أسماؤهم أدناه بزيارة الاتحاد الروسي: المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه التابعة للجنة حقوق الإنسان، السيدة ي. إرتوك (١٦-٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛ والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصر للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب التابع لمجلس حقوق الإنسان، السيد د. دين (١١-١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين التابع لمجلس حقوق الإنسان، السيد ل. ديسبوي (١٩-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨). ومن المقرر إجراء زيارتين أخريين في عام ٢٠٠٩ هما زيارة الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، السيد ج. روغي، وزيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، السيد جيمس أنايا. ولا تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصيات لأنها أقامت مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان أوثق تعاون ممكن بالنظر إلى القدرات التنظيمية للسلطات الروسية والظروف الموضوعية.
١٤	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية وقد بدأ فعلاً العمل في هذا الاتجاه. ومنذ إنشاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، يتعاون الاتحاد الروسي تعاوناً نشطاً مع هذه الآلية بشأن حالات اختفاء ملموسة. وجميع الطلبات التي يوجهها الفريق العامل تحظى بدراسة متأنية. وتتخذ قوات الأمن الروسية جميع التدابير اللازمة للحصول على معلومات عن مصير المختفين وتحديد مكان وجودهم.
١٥	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصيات. وكما هو مشار إليه في التقرير الوطني ومنصوص عليه في دستور الاتحاد الروسي، يمثل تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالمؤسسات الديمقراطية، في الممارسة العملية، أحد الأهداف ذات الأولوية للسياسة الوطنية في جميع الميادين.
١٦	
١٧	
١٨	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
١٩	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصيات. وكما هو مشار إليه في التقرير الوطني ومنصوص عليه في دستور الاتحاد الروسي، يمثل تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالمؤسسات الديمقراطية، في الممارسة العملية، أحد الأهداف ذات الأولوية للسياسة الوطنية في جميع الميادين.
٢٠	
٢١	

رقم التوصية	موقف سلطات الاتحاد الروسي
٢٢	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٢٣	تمثل مكافحة مظاهر التمييز والتطرف في أي ميدان كان إحدى المهام الرئيسية للسياسة الحكومية، ويعمل على تطبيقها هيكل مؤسسي قوي في إطار أجهزة السلطة المختلفة، ولا سيما دوائر وزارة الداخلية والنيابة العامة المكلفة بمكافحة مظاهر التمييز والتطرف والعنصرية الأشد خطورة. ويمارس هذا النشاط في إطار حوار منظم ومفتوح مع المجتمع المدني. ولذلك فإن هذه التوصية تطبق فعلاً في الممارسة العملية ومن ثم لا تقبلها سلطات الاتحاد الروسي.
٢٤	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٢٥	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٢٦	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٢٧	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٢٨	لا يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية لأنه لا توجد سياسة تمييزية على أساس الميول الجنسية في الاتحاد الروسي.
٢٩	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٣٠	تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية. ويجدر بالذكر أن هذه السلطات بدأت فعلاً العمل في هذا الاتجاه. ويشار بوجه خاص، في إطار تطور نظام القضاء والسجون، إلى أن رئيس الاتحاد الروسي طلب في ختام مؤتمر القضاة السابع لعموم روسيا، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، صياغة مشاريع لتعديل النصوص التشريعية للاتحاد الروسي تنص، في جملة ما تنص عليه، على توقيع عقوبات غير الحرمان من الحرية.
٣١	أنشأ الاتحاد الروسي فعلاً نظاماً لمؤسسات التعليم العالي والتعليم المهني التكميلي، وتقدم هذه المؤسسات للموظفين تدريباً يفي باحتياجات الهيئات والأجهزة المكلفة بتطبيق العقوبات، ويراعي معايير وقواعد القانون الدولي في مجال حماية حقوق وحرمان الإنسان والمواطن. وعلى هذا النحو، بدأت سلطات الاتحاد الروسي فعلاً في وضع هذه التوصية موضع التنفيذ العملي ومن ثم فهي لا تقبلها.
٣٢	تقبل سلطات الاتحاد الروسي التوصية المتعلقة بمواصلة وتكثيف مكافحة أشكال العنف في إطار الأسرة، وبخاصة العنف بحق المرأة، على أن يكون مفهوماً أن السلطات الروسية هي التي تقرر التدابير السياسية والتنظيمية اللازمة لتطبيق ذلك.
٣٣	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٣٤	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.

رقم التوصية	موقف سلطات الاتحاد الروسي
٣٥	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية. ويشار بوجه خاص إلى أن الحكومة الروسية وافقت على البرنامج المعنون "تطوير النظام القضائي في روسيا" للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وهو برنامج يتوخى أيضاً وسائل إلكترونية للإجراءات القضائية من أجل النهوض بمستوى العدالة وتحسين الحماية القضائية لحقوق المواطنين ومصالحهم القانونية. وتهدف السلطات إلى تعزيز ثقة السكان في العدالة، بسبل منها تحسين نوعية وفعالية البحث القضائي للقضايا للقضايا بزيادة معدل تنفيذ أحكام القضاء، وتعزيز ضمانات استقلال القضاة، وكفالة زيادة استقلالهم في الواقع العملي.
٣٦	
٣٧	
٣٨	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية. وقد وافق مجلس الدوما التابع للبرلمان الاتحادي للاتحاد الروسي في القراءة الأولى على مشروع قانون يكمل القانون الدستوري الاتحادي المتعلق بالنظام القضائي للاتحاد الروسي وينص، في جملة ما ينص عليه، على إنشاء محاكم للأحداث.
٣٩	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية ويعمل بنشاط على وضعها موضع التنفيذ. فعلى سبيل المثال، اعتُمد في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ القانون الاتحادي رقم 48-FZ بشأن الوصاية (الجزئية والكاملة)، من أجل ضمان حماية حقوق الأطفال اليتامى والأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية، وفي عام ٢٠٠٨ أيضاً أصدرت وزارة التربية والعلوم مجموعة توصيات منهجية موجهة إلى أجهزة السلطة التنفيذية بشأن أنشطة الوصاية (الجزئية أو الكاملة) على القُصّر.
٤٠	أدى اعتماد القانون المتعلق بحق مواطني الاتحاد الروسي في حرية التنقل واختيار مكان السكن والإقامة في إقليم الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٣ إلى إلغاء النصوص المعيارية لمختلف الإدارات التي كانت تحكم نظام "سجل مكان الإقامة" (<i>propiska</i>). وسيواصل الاتحاد الروسي تطوير وضمان حماية حرية التنقل. وبالنظر إلى ما تقدم، تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٤١	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٤٢	أنشئ مجلس تابع لرئيس الاتحاد الروسي يُعنى بتشجيع تطوير مؤسسات المجتمع المدني ومعالجة مسائل حقوق الإنسان، ويقام في إطاره حوار بناء مع ممثلي المنظمات غير الحكومية من أجل تحسين التشريعات الناظمة لأنشطة هذه المنظمات، مع مراعاة المعايير الدولية وضرورة موازنة القانون الداخلي مع هذه المعايير، ومع توصيات الأمم المتحدة. ويجري النظر في إمكانية تعديل التشريع بحيث ينظم المسائل المتعلقة بفرض الضرائب على المنظمات غير الحكومية، وبتحديد طرائق تعاون هذه المنظمات مع السلطات العامة، وبياعلام المجتمع المدني بأنشطة المنظمات غير الحكومية، وبفرض رقابة يمارسها المواطنون. وعلى هذا الأساس، تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية وتطبّقها في الواقع العملي.
٤٣	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.

رقم التوصية	موقف سلطات الاتحاد الروسي
٤٤	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٤٥	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٤٦	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٤٧	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٤٨	لا يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية لأن قوات الأمن التابعة للاتحاد ليست لديها أي معلومات جديرة بالثقة يُستنتج منها أن جرائم ارتكبت ضد زعماء جمعيات أوكرانية. وينبغي توجيه الانتباه أيضاً إلى أن النظر في الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان لا يندرج في نطاق الاستعراض الدوري الشامل.
٤٩	ينص دستور الاتحاد الروسي ونصوصه المعيارية الأخرى على مجموعة كبيرة من الحقوق الخاصة بجرية تكوين الجمعيات والتعبير. وفي هذا السياق، تعمل سلطات الاتحاد الروسي دون هوادة على تحسين المؤسسات الديمقراطية، وبخاصة التشريعات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية. وتقبل السلطات هذه التوصية من حيث دعوتها إلى مواصلة هذه الجهود، على أن يكون مفهوماً أنه لا توجد في الاتحاد الروسي بيئة مقيّدة لحق المواطن في حرية الاجتماع والتعبير.
٥٠	تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية وتعمل بنشاط في هذا الاتجاه. ويُشار بوجه خاص إلى أن مجلس الدوما التابع للبرلمان الاتحادي للاتحاد الروسي وافق في القراءة الأولى على مشروع قانون اتحادي بشأن ضمانات المساواة بين الأحزاب البرلمانية في بث أنشطتها على قنوات الإذاعة والتلفزيون الوطنية ذات الجمهور الواسع. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل على تحسين أحكام قانون وسائل الإعلام المتعلقة بالأسس القانونية لعمل سوق وسائل الإعلام في سياق ازدهار التكنولوجيات الجديدة.
٥١	تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية وقد بدأت فعلاً العمل في هذا الاتجاه. فقد اعتمدت مجموعة تدابير ترمي خاصة إلى حماية أضعف الفئات السكانية، وكذلك العمال المهاجرين في فترات الأزمات. فعلى سبيل المثال، أنشأت الدائرة الاتحادية الروسية لشؤون الهجرة خدمة للمساعدة الهاتفية تسمح، بالتعاون مع الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، بالاستجابة الفعالة في حالات الشدة وعدم دفع مرتبات العمال المهاجرين.
٥٢	تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية. ويُعد تطوير ما يسمى بالتعليم الإدماجي في روسيا واحداً من أهم وأبرز محاور تحديث نظام تعليم الأطفال المعوقين، ومن شأنه أن يسمح بالمعالجة الفعالة لمشاكل تكيفهم مع المجتمع. وترمي سياسة السلطات العامة الروسية في هذا الميدان إلى التطوير المتناسك لأشكال التعليم الإدماجي للأطفال المعوقين في مؤسسات التعليم العادية.

رقم التوصية	موقف سلطات الاتحاد الروسي
	وفي هذا السياق، من المقترح الإبقاء على شبكة مؤسسات التعليم المتخصصة (لإعادة التأهيل) القائمة وتحديثها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هذه المؤسسات كمراكز للتدريب توفر دعماً منهجياً للمدرسين في مؤسسات التعليم العادية ومساعدة نفسانية وتعليمية للتلاميذ وآبائهم.
٥٣	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٥٤	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٥٥	يقبل الاتحاد الروسي هذه التوصية.
٥٦	تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية. وفي عام ١٩٩٦، أقر مرسوم رئاسي المبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية للاتحاد الروسي التي تشكل مجموعة مبادئ وأولويات للإجراءات التي تضطلع بها السلطات العامة على جميع المستويات - الاتحادي والإقليمي والمحلي - من أجل ضمان التنمية المستدامة في الأجل الطويل للسكان الأصليين والأقليات القومية والشعوب القليلة العدد. وتحقيقاً للأهداف المحددة، يجري اتخاذ إجراءات في مختلف الميادين، وبخاصة فيما يتعلق بتدعيم المعايير القانونية الاتحادية، وتطوير الأنشطة الاقتصادية التقليدية وتحديثها، وتحسين نوعية المعيشة، وهيئة الشروط اللازمة لتحسين المؤشرات السكانية، وتطوير الحصول على الخدمات التربوية، والحفاظ على التراث الثقافي، وتقديم المساعدة لتنمية المجتمعات المحلية وغيرها من أشكال الإدارة المستقلة ذاتياً للسكان الأصليين والشعوب القليلة العدد.
٥٧	تقبل سلطات الاتحاد الروسي هذه التوصية. ويولي الاتحاد الروسي اهتماماً كبيراً لمسائل إعمال الحقوق اللغوية والوفاء بالاحتياجات الإثنية والثقافية للمشاركين في العملية التربوية في إطار نظام التعليم الروسي: أقرت المبادئ التوجيهية للسياسة التربوية للاتحاد الروسي بشأن القوميات في آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ وتُطبَّق التدابير المنصوص عليها في خطة تنفيذ الحوار ذات الأولوية للسياسة التربوية بشأن القوميات في سياق تحديث النظام التربوي العام للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ (أقرت هذه الخطة بالتزامن مع إقرار المبادئ التوجيهية)، ويجري كل سنة حصر المشاكل المرتبطة بتعليم اللغات الأم في النظام التربوي للاتحاد الروسي.